الخواص يستولون على منابع المياه ويحققون أرباحا على حساب السكان الأصليين المياه في غضون 2020

تقرير.. المغرب مهدد بأزمة المياه في غضون 2020

@سهام فضل الله
siham.fadlallah@gmail.com

المغرب مهدد بشح المياه ويتجه نحو أزمة مائية غير مسبوقة في السنوات القليلة المقبلة، هذا ما أبرزه تقرير حديث معنون بـ"أزمة العطش"، صادر عن منتدى الحق في المياه في المنطقة العربية. مرد هذا الخطر يعود إلى السياسات المائية التي تنهجها الحكومة والدولة والمعتمدة على خصخصة القطاع والتدبير المفوض لتوزيع المياه، ما يجعل من البلاد في قبضة مؤسسات دولية كبرى تنحو به إلى الاتجار في العطش.

المصدر ذاته، أشار إلى أن خطر شح المياه لم يعد مرتكزا في المناطق ذات الطبيعة الصحراوية أو شبه الصحراوية فحسب، بل هو شبح يتربص، أيضا، بمناطق أخرى محاذية لجبال الأطلس معروفة بغنى منابع مياهها الجوفية والسطحية.

وفي هذا الصدد، انتقد التقرير توجه الدولة نحو توسيع المجال أمام شركات تدبير المفوض، استنادا على مبدأ الخصخصة بشكل سيسمح بإزاحة المكتب الوطني للماء والكهرباء، ونتيجة لذلك عمدت الدولة إلى الزيادة في أسعار الماء خلال سنوات 2014 و2015 و2016 و2017. وأعاد التقرير سرد عدد من الوقائع والأحداث التي شهدتها المملكة، تمثلت أساسا في انتفاضات للمطالبة بضمان الحق في المياه في عدد من المناطق، من ضمنها الاحتجاجات التي شهدتها المملكة سنة 1997، والارتفاع التصاعدي لفواتير الأسعار والكهرباء التي أخرجت الطنجاويين من بيوتهم لخوض العديد من الاحتجاجات في شوارع المدينة ضد شركة "أمانديس"، المالكة لزمام تدبير الماء الصالح للشرب والكهرباء في جهة طنجة تطوان، مرورا باحتجاجات مدينة البيضاء ضد شركة "ليديك"، علاوة على أزمات المياه التي عصفت بعدد من مناطق الجنوب، على غرار زاكورة وطاطا وتنغير والراشيدية. وأبرز التقرير أن المغاربة يواجهون تهديدا متزايدا يوما بعد يوم لندرة المياه، إذ تشير بعض الدراسات والإحصائيات إلى أن متوسط الحصة السنوية للمواطن المغربي من الموارد المائية المتجددة والقابلة للتجدد تتجه نحو الانخفاض المستمر، فبعدما كانت تفوق 3 آلاف متر مكعب خلال الستينيات من القرن الماضي، غدت في الوقت الحالي تقدر بـ 750 مترا مكعبا، كما يتوقع تراجع هذه النسبة إلى 500 متر مكعب في سنة 2020، وهو مؤشر على أن البلاد ستواجه وضعية ندرة الماء بصفة مستمرة.

التقرير أشار إلى أنه بالرغم من توفر المغرب على عدد من السدود والبالغ عددها 130 سدا، ومساهمتها بنسبة 63 في المائة من الماء الصالح للشرب، إلا أن ضعف الصيانة وعدم انتظام التساقطات يقلل من نسبة تخزينها للمياه.

ويرى القائمون على التقرير ضرورة استرجاع منابع المياه من قبضة الخواص وإعادتها للسكان الأصليين، والعمل على تعويضهم على الضرر الذي تسببت فيه الأرباح الطائلة التي يحققها الخواص نتيجة استغلالهم لهذه المنابع.

تقرير منتدى الحق في الحياة بالمنطقة العربية 2018-2017 يأتي وسط نزاعات إقليمية، تشكل المياه أحد محاورها الرئيسة في ظل الصراع على مواردها، وتبني سياسة مشاريع تتركز على بناء السدود. ما يزيد من تعميق هكذا وضع دخول مؤسسات دولية على الخط لدعم هذه المشاريع، التي تحمل في طياتها كوارث حقيقية على فئات عريضة من شعوب المنطقة التي تعاني أزمات المياه.

وفي هذا السياق، أبرز التقرير أن المياه تحولت إلى تجارة وسوق تدر أرباحا طائلة على الشركات العابرة القومية، ويتوقع أن يصل حجم صفقات الاتجار في المياه إلى 660 مليار دولار بحلول عام 2020، في حين تشير بيانات منظمة الأمم المتحدة إلى أنه بحلول عام 2030، ينتظر أن يقيم زهاء 4 مليارات نسمة في مناطق تعاني من نقص حاد في المياه، خصوصا جنوب آسيا والصين.

ويوضح التقرير، أن الأرباح التي تدرها الموارد الطبيعية منها الماء، جعلتها في مرمى مؤسسات التمويل العالمية على رأسها البنك الدولي، وبنك الاستثمار الأوروبي، وبنك التنمية والإعمار الأوروبي، في محاولات مستميتة للسيطرة على تلك الموارد، والعمل على احتكارها والسيطرة عليها. ✖